A/RES/51/169
26 February 1997

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٤ (د) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/51/602)]

١٦٩/٥١ - السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٠/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٨٥/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٢١٤/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٤/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفاءة تنفيذها التام،

وإذ تدرك أن قطاع السلع الأساسية لا يزال في بلدان نامية كثيرة، وخصوصا في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير، وإيجاد العمالة والدخل والادخار، وقوة محركة للاستثمارات ومساهم في إنعاش النمو والتنمية،

وإذ تدرك أيضا الحاجة إلى تحسين أداء أسواق السلع الأساسية وضرورة استقرار أسعار السلع الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ بها، بما في ذلك البحث عن حلول طويلة الأجل،

وإذ تضع في اعتبارها احتياج البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، إلى تنوع اقتصاداتها، ولا سيما قطاع السلع الأساسية، بغية تحديث نظمها الخاصة بالإنتاج والتوزيع والتسويق، وتعزيز الإنتاجية، وتثبيت حصائل صادراتها وزيادتها،

وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج صالحة للتنوع،

١ - ترحب بنتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بما في ذلك "إعلان ميدران" والوثيقة المعنونة "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"^(١) المتصلان بمسائل السلع الأساسية؛

٢ - تشدد على ضرورة قيام البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأولية بمواصلة العمل على إيجاد سياسة محلية وبيئة مؤسسية تشجعان على التنوع وتعزيز القدرة على المنافسة؛

٣ - تحيط علماً بالحاجة التي أعربت عنها البلدان النامية، لا سيما البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، إلى طرح أسعار مستقرة للسلع الأساسية وإلى زيادة إمكانية التنبؤ بها، في مواجهة عدم الاستقرار في أسعار الكثير من السلع الأساسية وانخفاضها بالأرقام الحقيقية؛

٤ - تعرب عن الحاجة الماسة إلى سياسات دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية من خلال آليات تتسم بالكفاءة والشفافية لتكوين الأسعار، بما في ذلك المبادلات السلعية، واستخدام أدوات إدارة المخاطر فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية؛

٥ - تحث البلدان المتقدمة النمو على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، من أجل تنوع السلع الأساسية بروح الهدف المشترك والكفاءة، وذلك من خلال أمور منها توفير المساعدة التقنية والمالية اللازمة للمرحلة التحضيرية من برامجها الخاصة بتنوع السلع الأساسية؛

٦ - تكرر تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على أمور منها:

(أ) أن السياسات والممارسات المشوهة للتجارة، بما في ذلك الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتضيق التعريفات، والعقبات التي تعترض سبيل المنافسة، لها أثر سلبي على قدرة البلدان النامية على تنوع صادراتها وإجراء عملية إعادة التشكيل اللازمة لقطاع السلع الأساسية لديها؛

(ب) أن توسيع التجارة بين بلدان الجنوب في السلع الأساسية يتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

(ج) أنه طبقاً لجدول أعمال القرن ٢١^(٢) وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٣)، ينبغي أن يتمثل هدف الحكومات في كفالة أن تكون السياسات التجارية والبيئية متآزرة بحيث تحقق التنمية المستدامة. وفي معرض ذلك، لا ينبغي أن تسخر سياساتها وتدابيرها البيئية ذات الأثر المحتمل على التجارة لغرض الحماية؛

(١) انظر A/51/308.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه

١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 و Vol.I و Vol.I/Corr.1 و Vol.II و Vol.III و Vol.III/Corr.1) منشورات الأمم المتحدة،

رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ٨، المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(د) أن جميع آليات الاستعراض والتقييم العامين المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ينبغي أن تراعي مراعاة تامة المسائل المتصلة بالسلع الأساسية في سياق التنمية المستدامة؛

(هـ) أن هناك حاجة إلى تعزيز البحث والتطوير، وتقديم الخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية وخدمات الدعم، وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة في البلدان النامية التي تعمل في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

٧ - تؤكد أهمية اضطلاع البلدان النامية بتجهيز جزء كبير من سلعها الأساسية، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية إتاحة فرص سوقية جديدة لسلعها المجهزة وشبه المجهزة؛

٨ - تشجع الصندوق المشترك للسلع الأساسية أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرهما من الهيئات الدولية ذات الصلة بزيادة توجيه برامجه الخاصة بتنمية السلع الأساسية نحو مشاريع التنوع في قطاع السلع الأساسية، وتعزيز تنمية أسواق السلع الأساسية في البلدان النامية، مع الاهتمام بوجه خاص باحتياجات أقل البلدان نمواً، وكذلك بتقصي السبل والوسائل الفعالة لاستعمال موارد الحساب الأول للصندوق المشترك؛

٩ - تحث منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلين؛

١٠ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وسواها من المنظمات الدولية ذات الصلة، مواصلة تقديم الدعم التقني إلى قطاع الأغذية الأساسية للبلدان النامية، لا سيما البلدان التي صافي تجارتها بالأغذية استيرادي، للوفاء، بأمر منها التزاماتها بموجب اتفاقات جولة أوروغواي؛

١١ - ترحب بأنشطة التعاون التقني التي سيضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية في ميدان التجارة الدولية بالسلع الأساسية؛

١٢ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، في إطار برنامج التعاون مع منظمة التجارة العالمية، بتوفير معلومات تحليلية تتعلق بالقرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي صافي تجارتها بالأغذية استيرادي^(٤)، وتشجع مؤتمر الأمم المتحدة على مواصلة القيام، في ضوء نتائج دورته التاسعة، بالمساعدة

(٤) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

في التنويع الرأسي والأفقي في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وبتعزيز استخدام إدارة المخاطر لصالح المنتجين والمصدرين؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن اتجاهات السلع الأساسية الحالية والمتوقعة في العالم، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، في ضوء نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

١٤ - تقرر إدراج مسألة السلع الأساسية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين.

الجلسة العامة ٨٦

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦